مواقف الفيشي (ت ١٠٦١هـ) النحوية في حاشيته على شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)/ دراسة وتحليل

د. عبير طارق ظاهر

كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٢/١١/١٠

تاريخ القبول :٢٠٢٢/١١/٢٢

الملخص:

يتناول هذا البحث الفكر النحوي الذي تمتع به العلامة (يوسف الفيشي) وهو يكتب حاشيته على (شرح شذور الذهب) لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) المتمثل بمواقفه من المصطلح النحوي والأحكام والقواعد النحوية التي قدمها ابن هشام، مع بيان موقفه من الخلاف النحوي، وسيل الاعتراضات التي وجهها لعبارات ابن هشام في تأدية المقاصد النحوية التي يروم إنجازها، مما يشكل فكراً نحوياً تمتع به هذا المحشي في تعليقاته النقدية التي وظفها بشكل دقيق لخدمة هذا الشرح المشهور بين طلاب علم العربية منذ تأليفه وليومنا الحاضر.

واقتضى تأطير عناصر الفكر النحوي لديه تقديم نبذة موجزة عن الفيشي وحاشيته، لننشغل بعد ذلك بمواقفه النحوية من الشرح المذكور نقداً وتوظيفاً واستدلالاً وتوجيهاً وتأويلاً بما يرسم فكره النحوي وخصائص ذلك التفكير ومميزاته.

الكلمات المفتاحية: المواقف النحوية – الفيشي – ابن هشام الانصاري

The Grammatical opinions of Al-feeshy (died in 1061 H) in his margin on Shuthoor Al-thahab by Ibn Hisham Al-Ensary (died in 761 H) analytical Study

Dr. Abeer Tariq Zahir

Faculty of Arts/ Department of Arabic Language

Abstract:

This research deals with the grammatical thought enjoyed by the scholar (Youssef Al-Fishi) as he writes his footnote on (Explanation of the Roots of Gold) by Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), which is represented by his positions on the grammatical term and the grammatical provisions and rules presented by Ibn Hisham, with a statement of his position on the grammatical controversy. The objections he addressed to Ibn Hisham's statements in performing the grammatical purposes he intends to accomplish, which constitutes a grammatical thought that this Mahshi enjoyed in his critical comments, which he employed precisely to serve this famous explanation among students of Arabic science since its composition and to the present day.

The framing of the elements of his grammatical thought necessitated the presentation of a brief overview of Al-Fishi and his entourage, so that we would then be occupied with his grammatical positions on the aforementioned explanation in criticism, employment, inference, guidance, and interpretation in what draws his grammatical thought and the characteristics and features of that thinking.

Keywords: grammatical positions - Al-Fishi - Ibn Hisham Al-Ansari

مهاد

قبل الولوج في تحديد عناصر الفكر النحوي للعلامة الفيشي لابد من التعريف به وبحاشيته على شرح شذور الذهب :

- التعريف بالفيشي وحاشيته: هو العلامة : "يوسف القيسي المالكي، وهو أحد أكابر مشايخ الأزهر الملازمين للدرس، قرأ علوم العربية على الشيخ أبي بكر الشنواني، ولازم البرهان اللقاني، وشاركه في كثير من مشايخه، وجلس للتدريس فاشتهر بالنفع التام، وكان فيه حدة فإذا غضب يضرب الطلبة"[١]، ونسبت كتب التراجم له مجموعة من المؤلفات؛ منها: حاشية على شرح شذور الذهب[٢]، وحاشية على شرح قطر الندى[٣]، وحاشية على شرح الأزهرية، وحاشية في الفقه على مختصر خليل، وحاشية على شرح مختصر المعاني للتفتازاني[٤]، وكان الشيخ الفيشي قد تتلمذ على يد جملة من العلماء النابهين؛ منهم: الشيخ أبو بكر بن إسماعيل النحوي (ت ١٠١٩هـ) والشيخ أبو البرهان إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١هـ)، وزامله في الدراسة والطلب جملة من العلماء منهم: نور الدين علي بن علي الشبراملّسي (ت ١٠٨٧هـ) وعبد السلام اللقاني (ت ١٠٧٨هـ)، والشيخ يس الحمصي (ت ١٠٦١هـ)، ومن أبرز تلامذته: برهان الدين الشبراخيتي (ت ١١٠٦هـ) وأبو عبد الله الخرشي (ت ١١٠١هـ)، وبعد عمر قضاه بالتدريس والتأليف انتقل إلى رحمة الله تعالى عام (١٠٦١هـ).

وأما الحاشية التي نحن بصدد دراسة ملاحظاته لاستجلاء فكره النحوي فإنها جملة من التعليقات المصدرة بكلمة (قوله)، إذ يرى في عبارة ابن هشام ما يحتاج إلى التعليق والتوضيح والاستشكال والمعالجة، ويظهر من خلالها اهتمام الفيشي بالمتن: "كثيراً مقارنة بالشرح؛ فقد علق كثيراً من حواشيه على المتن"[٥]، وقد أفاد من حواش أخرى كتبت على شرح الشذور قبله؛ وقد صرح بذلك عندما بيّن أنه أفاد تعليقاته في أوائل الشرح من حاشية شيخه الشنواني والشيخ ناصر الدين اللقاني (ت ٩٥٨هـ)، كما أفاد من شرح القاضي أبي زكريا الأنصاري(ت ٩٢٦هـ) على الشذور وشرح الجوجري (ت ٨٨٩هـ) أيضاً .[٦]

وبعد أن تناولنا نبذة عن الحاشية التي ألفها الفيشي على شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ندخل في المقصود الأهم من هذا البحث الذي يريد الكشف عن الفكر النحوي العميق الذي تميز به، ولتحقيق هذه الغاية نتناول جملة من المواقف التي تمثل التفكير النحوي لدى الفيشي، فكان البحث منقسماً إليها على الآتي:

---

[1]) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين المحبي: ٤/ ٥١٠.

[2]) وقد صدرت محققة بعناية الدكتور (محمد ذنون يونس) والأستاذ (هيمن رائق يونس) من دار الرياحين ببيروت عام ٢٠١٨م.

[3]) وقد صدرت محققة مرتين بتحقيق الدكتور (محمد ذنون يونس) عن دار الكتب الحديثة بإربد عام ٢٠١٠م، وبإضافات بالغة الأهمية عند دار الرياحين ببيروت عام ٢٠١٩م.

[4]) ينظر الأعلام للزركلي: ٨/ ٢٥٢، ومعجم المؤلفين ،عمر رضا كحالة : ١٣/ ٣١٥.

[5]) ينظر: مقدمة تحقيق حاشية الفيشي على شرح الشذور: ٣٣.

[6]) مقدمة تحقيق حاشية الفيشي على شرح الشذور: ٣٢.

- موقفه من المصطلح النحوي: لقد أظهر الفيشي اهتماماً كبيراً بالمصطلح النحوي وقضاياه، وكيفية الوصول إلى تحديده تحديدا تاماً مفيداً بحيث لا يتداخل معه غيره، وله في هذا الجانب من فكره النحوي مساهمات كبيرة، يمكن التمثيل لها من خلال تناوله مصطلح (الكلمة) الذي عرّفه ابن هشام بأنه: "قول مفرد" [٧]، فأراد الفيشي أن يربط التعريف المقدم للمصطلح ليقول: "أي معنى الكلمة قول مفرد"[٨]، فهو بهذا التقدير أفاد أن التعريف موجه للمعاني دون الألفاظ؛ فليس المقصود أن لفظ الكلمة قول مفرد؛ إذ لفظها يمكن أن يوصف بأنه اسم؛ فالتعريف راجع للمعاني والمفاهيم والحقائق، وهذه التعليقة الدقيقة تنطبق على كل المعرّفات من (الاسم والفعل والحرف و....الخ) فكل تعريف يقدم لهذه المصطلحات يقصد به تعريف معناه ومفهومه دون لفظه وتركيبه من هذه الأصوات فهو التعريف الاصطلاحي، ثم يضيف توضيحاً يحدد العلاقة بين المصطلح وتعريفه من خلال فرضيته القائلة: "إن قيل هلا قال (قولة)؛ ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث*، فالجواب أنه لا يجب التوافق بينهما في التذكير والتأنيث إلا بثلاثة شروط؛ الأول: أن يكون الخبر مشتقاً أو في حكمه، أما في الجوامد فيجوز نحو: (هذه الدار مكان طيب) و(زيد نسمة عجيبة)، والقول ههنا وإن كان بمعنى المشتق، أي: مقول إلا أنه مصدر، ويعتبر الأصل في مثله؛ نحو: امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم؛ فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، الثاني: ألا يكون الخبر مما يتحد فيه المذكر والمؤنث ك(جريح)، الثالث: أن لا يكون رافعاً لضمير المبتدأ؛ فلا يؤنث في نحو: (هند حسن وجهها) بخلاف (هند حسنة الوجه)".[٩]

يجب توافق الخبر والمبتدأ في العربية من ناحية الجنس، بشرط أن يكون الخبر مشتقاً لا يستوي فيه التذكير والتأنيث، وأن يكون جارياً على مبتدئه، وذلك نحو: محمود غائب، المحمودان غائبان، المحمودون غائبون. فاطمة غائبة، الفاطمتان غائبتان، الفاطمات غائبات، ولا يجب التوافق في مثل: زينب إنسان لعدم اشتقاق الخبر (إنسان)، ولا في نحو: هذا جريح ؛ لأن الخبر (جريح) وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث. وكذلك لا يجب التوافق في مثل: سعاد كريم أبوها، لأن الخبر جارٍ على غير مبتدئه [١٠]. فقد استشكل الفيشي التذكير في لفظة (قول) مع أنها مسندة في الظاهر إلى الكلمة المؤنثة، فكان ينبغي لابن هشام أن يقول: الكلمة قولة مفردة؛ ليتم التطابق بين المبتدأ والخبر إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، لكنه قدم ثلاثة أجوبة يمكن أن لا يتطابق فيها المبتدأ والخبر، وهو بذلك يشير إلى أن ما شاع من وجوب التطابق بينهما يمكن أن يستثنى منه ثلاث حالات؛ والحالة الأولى هي التي تنطبق على ما نحن بصدد الإجابة عنه، واستطرد المحشي بذكر الموضعين الآخرين؛ ذلك أن وجوب المطابقة فيما ذكر إنما يتم فيما إذا كان الخبر مشتقاً أو في حكم المشتق؛ كقولنا: (هند قائمة) أو قولنا (هند عراقية)؛ فيجب التطابق حينئذ؛ لأن (قائمة) وصف مشتق، و(عراقية) في حكم المشتق؛ لأن

---

[7]) شرح شذور الذهب: ١٥.

[8]) حاشيته على شرح الشذور: ٦٤.

[9] * يقول الدماميني: "ويجب أن يكون هو، أي الخبر طبق المبتدأ في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع مدة ما أمكن ذلك". المنهل الصافي في شرح الوافي: ٢٤٤/١.

)) ينظر حاشية الفيشي على شرح الشذور: ٦٤– ٦٥.

[10]) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٤٥٧/١.

المنسوب في حكمه إذ التقدير (منسوب) وهو وصف مشتق، ولو جئنا إلى لفظة (قول) الواردة في التعريف؛ فإنها ليست مشتقة ولا في حكم المشتق؛ لأن (قول) مصدر وهو أصل المشتقات وما في حكمها؛ فيستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والتذكير والتأنيث كما مثل له بقوله: (رجل صوم...الخ)، يقال: رجل صوم ورجلان صوم وامرأة صومٌ، ولا يثنى ولا يجمع لأنه نعت بالمصدر .[١١]

قال ابن قتيبة(ت٢٧٦هـ) في باب ما جمعه وواحده سواء: "الاسم إذا وصف بالمصدر كان واحده وجميعه سواء وكذلك مذكره ومؤنثه" [١٢]، ويوضح ذلك ابن جني بقوله: "لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أول أحواله، ألا ترى أنك إذا انثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها، نحو قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكأن ذلك يكون نقضاً للغرض أو كالنقض له" [١٣] فالمصدر هو ذلك الاسم الذي يدلّ على الحدث المجرد فهو البؤرة النشطة المنفتحة التي يتشعب منها عدد غفير من الكلمات، تشترك في أصل دلالي موحد، وهذه هي الوظيفة المركزية للمصدر .[١٤]

ووضح أن المصدر (قول) وإن كان في التعريف بمعنى (المقول)؛ كالخلق بمعنى المخلوق، وهو مصدر أريد به اسم المفعول، كما نقول: علم النحو والمقصود المنحو أي انتحاء كلام العرب فهو كلام منحو به كلام العرب. لأننا في تعريف الكلمة إنما نعرف الكلمة المقولة الملفوظة وليس عملية القول، لكنه مع ذلك لا يراعى في التركيب المعنى فتجب المطابقة، وإنما يراعى اللفظ، ومن ثم امتنعت المطابقة بين القول والكلمة، لكن هذا الجواب الذي قدمه الفيشي إنما يتم قبوله إذا كانت (التاء) في (الكلمة) تاء التأنيث، والراجح أنها تاء الوحدة؛ لأن (الكلم) اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء؛ فاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً بأن يكون واحده بالتاء غالباً، والمختار[١٥] أن (الكلم) اسم جنس جمعي، ويرجع إليه الضمير مذكراً على الأصل وهو الأكثر نحو: قوله تعالى: □أ□ □ □ □□ (سورة فاطر: ١٠) وقوله تعالى □أ □ □ □ □ □ (سورة المائدة: ١٣). فإن كانت التاء للوحدة تهاوى الاعتراض والجواب المذكوران، كما قرر العدوي أن المعرّف هو معنى الكلمة دون لفظها، والمعنى خال عن التأنيث والتذكير؛ لأنهما من صفات الألفاظ[١٦]، ولم يكتف الفيشي بهاتين التعليقتين المصححتين للتركيب اللفظي بل ذهب إلى أن إعراب التعريف نحوياً في مثل (الكلمة قول مفرد) على أن (قول مفرد) بمجموعه خبر للكلمة، ولا يصح أن يكون خبراً ثانياً

---

[11]) العين، الفراهيدي: ١٧٢/٧ ، وينظر: المذكر والمؤنث، ابن الانباري: ٣١٥/١ ، وتهذيب اللغة، الازهري: ١٨٢/١٢.

[12]) أدب الكاتب: ٦١٩.

[13]) الخصائص، ابن جني : ٢٠٩/٢.

[14]) ينظر: وظيفة المصدر في الاشتقاق والاعراب، فخر الدين قباوة: ١٧٣.

[15]) ينظر: منهج السالك إلى الفية ابن مالك، الاشموني: ٦٢/١-٦٤.

[16]) ينظر حاشية العدوي على شرح الشذور: ١/ ١٨.

بقوله: "واعلم أن المحدود الذي هو (الكلمة) مبتدأ، وجنسه مع فصله خبره، كما هي القاعدة في تحديد المفاهيم العرفية، واعتقاد تعدد الخبر فيه لفظاً ومعنىً خطأ؛ لأن الفائدة بالمجموع وليس هذا كـ (زيد رجل صالح)؛ لحصول الفائدة بـ(رجل)؛ لدفعه احتمال نقل (زيد) لامرأة"[١٧]، وهو بهذه التعليقة يسن قانوناً في إعراب التعاريف للمصطلحات؛ وهو أن يكون جميع التعريف بمكوناته التركيبية خبراً دون لفظة معينة منه، ولا يكون ما بعده من تعدد الخبر لفظاً ومعنىً، والسر في ذلك أن التعريف بمكوناته كلها يؤدي مقام كلمة واحدة؛ لأن الغاية منه توضيح المفهوم؛ فجميع ما يتحقق فيه (القول المفرد) هو الكلمة؛ بخلاف (زيد رجل صالح) فإن كلا من (رجل ، صالح) خبر؛ لحصول الفائدة لو سكت المتكلم على (رجل)، في حين لا يتحقق المراد لو سكت المعرف عند (قول)، لكن نبه العدوي في حاشيته على أن هذا الإعراب مبني على وجود وتحقق الإسناد بين التعريف والمعرّف، ومنهم من أنكره؛ لأن التعريف مجرد تصوير للماهية دون الحكم عليها.[١٨]

وقد يتخذ التعليق على المصطلح النحوي سمة الاعتراض المنطقي مما يكشف عن عمق الثقافة المنطقية للعلامة الفيشي وهو يبين علاقة التعريف بالمعرف؛ فيقول موضحاً طبيعة العلاقة بين المحكوم به والمحكوم عليه في تعريف ابن هشام (الكلمة) بأنها: قول مفرد أنه: "محكوم به ولا شيء من المحكوم عليه بمحكوم به؛ فلا شيء من الكلمة بـ(قول مفرد)؛ هذا خلف"[١٩]، وقصده من هذا التعليق أن المبتدأ والخبر لا بد أن يتحدا من حيث الذات ويختلفا من حيث المفهوم؛ فإن قولنا مثلاً: (زيد قائم) يكون القائم هو زيداً، لكن مفهوم القيام مغاير لمفهوم زيد، هذا هو الأصل في عملية الحكم بين شيئين حتى يكون الحكم صحيحاً ومفيداً، وإلا لزم الحكم على الشيء بنفسه، وأما في تعريف النحويين للكلمة بأنها قول مفرد؛ فإن المحكوم عليه نفس المحكوم به؛ لأن ما يصدق عليه أنه كلمة يصدق عليه أنه قول مفرد، وما يفهم من الكلمة هو نفسه الذي يفهم من القول المفرد؛ فيلزم الحكم على الشيء بنفسه، فأجاب عنه بالمغايرة بين المعرف والتعريف والمحكوم عليه وبه، فقال: "تحقيق الجواب أن مغايرة الشيء للشيء باعتبار ما ووضع ما لا ينافي كونه إياه من حيث الحقيقة؛ فإن (الحيوان الناطق) يغاير (الإنسان) من حيث الإجمال والتفصيل، وليس غيره من حيث الحقيقة مع تغايرهما من حيث الوضع والحمل"، وعلّق محققا الكتاب على ذلك بقولهما: "لما كان الشرط في الحمل الاتحاد الذاتي والمغايرة المفهومية بين المبتدأ والخبر نشأ اعتراض على الحمل الحاصل في جملة التعريف (....) وحاصل الجواب أن التغاير المفهومي متنوع؛ فقد يتحدان مفهوماً باعتبار ويختلفان مفهوماً باعتبار آخر، وهذا الاختلاف كاف في تصحيح الحمل؛ إذ (الكلمة) مفهوم إجمالي، و(القول المفرد) مفهوم تفصيلي، كما أن الكلمة مفهوم باعتبار أنه موضوع و (القول المفرد) مفهوم باعتبار أنه محمول، وهذان التغايران كافيان في تصحيح الحمل"[٢٠]، فالمحمول هو الأمر في الذهن [٢١]، والمحمول عند المناطقة هو المسند والخبر عند النحاة، ويقابله

---

[17]) ينظر حاشية الفيشي على شرح الشذور: ٦٥.

[18]) ينظر حاشيته على شرح الشذور: ١/ ١٨،وينظر: تعليق محققي حاشية الفيشي :الهامش رقم(١):٦٥

[19]) حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب: ٦٦.

[20]) الهامش رقم (٢): ٦٦.

[21]) التعريفات، الجرجاني: ٢٠٦.

الموضوع [٢٢]، وهو المسند إليه المراد الإخبار عنه وهو المبتدأ، كلها مسميات تدلّ على طرفي القضية الإسنادية. ففي قولنا: الإنسان حيوان ناطق، فالموضوع أو المبتدأ هو الإنسان، والحيوان الناطق محمول على ذات الإنسان وهو الخبر. ويظهر من هذا النظر العميق في العلاقة بين المصطلح وتعريفه مدى التدقيق العلمي الذي اعتمده المحشي الفيشي وهو يتناول المصطلحات النحوية التي أوردها ابن هشام في كتابه (شرح شذور الذهب).

وقد يورد على التعريف اعتراضاً بأنه شامل لغير المقصود كما نلحظه في مصطلح (المفرد) الذي عرّفه ابن هشام بقوله: "ما لا يدل جزؤه على جزء معناه"[٢٣]؛ فاعترضه العلامة الفيشي بقوله: "لا يقال يصدق التعريف على نحو: زيد قائم؛ فإن (زاء) زيد لا يدل على بعض المعنى"[٢٤]، وحقيقة الاعتراض قائمة على أن (زيد قائم) مركب غير داخل في مصطلح (المفرد)، لكن تعريف (المفرد) بأنه ما لا يدل جزؤه على جزء المعنى شاملاً له؛ إذ يمكن أن ينطبق التعريف عليه؛ لأن أي حرف من حروف هذا المركب يصدق عليه أنه لا يدل على جزء معناه؛ فيكون (زيد قائم) مفرداً مع أنه مركب؛ فأجاب عن ذلك بالقول: " إن إضافة (جزء) في تعريف المفرد للعهد الذهني بالاصطلاح البياني؛ فالمراد أنه لا يدل جزء من أجزائه على جزء المعنى فخرج ما ذكر؛ لأن من أجزاء اللفظ مجموع (زيد) وهو دال، أو نقول: المراد أنه لا يدل جزؤه القريب فخرج ما ذكر؛ لأن زيداً دال، وبقي داخلاً في المركب؛ إذ يكفي فيه أن يدل جزؤه وقد دلّ"، والفيشي هنا يقدم جوابين لبيان أن هذا التركيب وهو (زيد قائم) غير داخل في تعريف المفرد؛ لكن الجواب الأول يقوم على بيان المراد من الإضافة الواردة في تعريف المفرد أعني (جزؤه)، التي حددها بأنها إضافة عهدية ذهنية وفق المفهوم البياني والبلاغي؛ بمعنى أنه لا يدل جزء من أجزائه على جزء المعنى، في حين أن (زيد قائم) قد دلّ جزء من أجزائه على جزء المعنى وهو (زيد) و (قائم)؛ لأن الإضافة العهدية الذهنية عند البيانيين يراد بها الحقيقة في ضمن فرد غير معين، وقد تحققت الدلالة على جزء المعنى في كل من (زيد وقائم) وهذا يخرج التكوين الكلامي من تعريف المفرد؛ لأن المراد بالجزء في تعريف المفرد أنه لا يدل أي جزء من أجزائه على جزء المعنى، وفي التركيب قد تحقق دلالة بعض أجزائه؛ فخرج عن تعريف المفرد، وأما الجواب الثاني فهو يقوم أيضا على بيان المراد من التعريف المقدم للمفرد، لكنه محوج إلى تقدير وصف هو (القريب)، بمعنى أن لفظاً مثل (زيد) يتكون من أجزاء هي (ز، ي، د)، وهي أجزاؤه القريبة، وكل جزء من هذه الأجزاء لا يدل على جزء المعنى، بخلاف (زيد قائم) فإنه يتكون من أجزاء قريبة وبعيدة؛ أما أجزاؤه القريبة فهي (زيد وقائم) وأجزاؤه البعيدة هي الحروف المكونة لجزئيه، وبتقدير (جزؤه القريب) يخرج (زيد قائم) عن أن يكون مفرداً؛ لأن جزؤه القريب يدل على جزء المعنى؛ فيكون مركباً وليس مفرداً.

ونختم سلسلة مواقفه من المصطلح وقضاياه الكاشفة عن عمق فكره النحوي ودقة ملاحظاته المنهجية لكيفية تحقيق المصطلح الدال والتعريف المنبئ عن أمثلته بشكل يحقق عنصري الجامعية والمانعية بتناول ما أورده من قيد ضروري على تعريف مصطلح (الاسم) بأنه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فقد أحسّ

---

[22]) ينظر: المعجم الوسيط: ١٩٩/١ ، و١٠٤٠/٢.

[23]) شرح شذور الذهب: ١٦.

[24]) حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب: ٧٩.

الفيشي بوجود مجموعة من الكلمات التي هي أسماء، لكنها لا تدل على معانيها بأنفسها على سبيل الاستقلال؛ بحيث تكون معانيها مستقلة في الفهم لا تحتاج لغيرها؛ وذلك كأسماء الشرط والاستفهام؛ فإن هذه الأسماء تدل على كل من الشرط والاستفهام، وهذان المعنيان غير مستقلين بالفهم؛ لأنهما من المعاني النسبية التي يتوقف فهمها على فهم ما يعين معناها، وحق المعنى النسبي أن يعبر عنه بالحرف؛ لأنه يتوقف فهم معناه على غيره ويحتاج إلى الغير ليتعين ويتحدد معناه؛ وحينئذ تخرج هذه الكلمات عن كونها أسماء لتدخل في الحروف؛ فيكون التعريف المذكور للاسم غير جامع لأفراد الظاهرة والمفهوم المعرّف؛ وهنا أحس العلامة الفيشي بأهمية تقييد التعريف تقييداً يخرجه من حيز الخصوص إلى العموم؛ فقال: "أي: دلالة وضعية أولية؛ فلا يرد أسماء الشرط ونحوها؛ لأن دلالتها على الشرط ليس بالوضع الأولي"[٢٥]، وقدم محققا الحاشية تفسيراً لهذا المقصود بالقول: "فهنالك وضعان في أسماء الشرط والاستفهام؛ الوضع الأول جعلهما اسمين وهو الدلالة على الذات، والوضع الثاني جعلهما مبنيين لشبه الحرف وهو دلالتهما على الشرط والاستفهام؛ لكن الوضع الأولي هو المقصود بالذات، والثاني ملحوظ بالتبع والعرض"[٢٦]، والقصد من ذلك أن بعض الأسماء قد تشبه الحروف فتبنى، ومن أنواع الشبه المعنوي؛ إذ يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، ونتيجة لذلك فإنه يبنى كالحرف، وضابط الشبه المعنوي أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا، فالأول كـ متى فإنها تستعمل للاستفهام نحو قوله تعالى: □أ □ □ □ □ (سورة البقرة: ٢١٤)، وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام وهي أم الباب، وتستعمل أيضاً للشرط نحو: متى تقم أقم، فتضمنت (متى) معنى (إن) الشرطية، فبينت لهذه العلة [٢٧]. فيدخل في باب الشبه المعنوي بابان وهما: باب أسماء الشرط وباب اسماء الاستفهام يستثنى منهما (أي). لكن هذا الشبه بمعنى غير المعنى الموضوع له أصالة؛ فإن كلا من أسماء الشرط والاستفهام التي بنيت للشبه المعنوي موضوعة بالوضع الأولي للدلالة على ذات كما تدل ألفاظ (الشجرة وزيد وبغداد) على ذات معينة، لكن أسماء الشرط اكتسبت نتيجة الاستعمال دلالة جديدة وهي الشرط والاستفهام، وباعتبار هذا المعنى المكتسب من الاستعمال صار الاسم مشبهاً بالحرف فبني، لكن التعاريف إنما تطلق على المعاني الأصلية الوضعية، وليس على المعاني الاستعمالية الفرعية، فيكون التعريف بهذا القيد الذي أضافه الفيشي شاملاً لأسماء الشرط والاستفهام باعتبار الدلالة الوضعية الأصلية، ولا يضر خروجها باعتبار الدلالة الفرعية التبعية؛ لأن هذا الخروج غير معتبر في التعاريف عند إطلاقها.

– موقفه من العلامات النحوية: من المعلوم أهمية العلامات في الفكر النحوي العربي؛ فكما أن التعريف يوضح المصطلح من حيث مفهومه؛ فإن العلامة تزيد ما صدق عليه مفهوم المصطلح وضوحاً وتمييزاً عن غيره، ومن شرط العلامة أن تكون مطردة؛ بمعنى أنها كلما وجدت العلامة وجد المعلم معها؛ ومثال ذلك أن (أل) علامة تميز الاسم

---

[25]) حاشية الفيشي على شرح الشذور: ١٠٤.

[26]) الهامش رقم (١): ١٠٤،وينظر:حاشية العدوي:٣٥/١.

[27]) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ابن هشام: ٥٥/١، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ابن عقيل: ٣١/١-٩٢، وشرح الفية ابن مالك، الحازمي: ٧/١٠.

عن الفعل والحرف؛ وكلما تحققت هذه العلامة في كلمة من الكلمات استدل بها على اسمية ما دخلت عليه، ومن ثم يتوقف النحوي عند اطراد العلامات بالبحث والتفتيش، وقد ذكر ابن هشام مجموعة من العلامات يعرف بها الاسم ويتميز عن الفعل والحرف، وكان مما ذكره منها الإسناد إليه؛ بمعنى أن الاسم يعرف بقبول الإخبار عنه والإسناد إليه، لكنه أحس أن العربي الفصيح قد أسند إلى الفعل أيضاً وأخبر عنه، وذلك في قولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[٢٨] ، وأجاب عنه ابن هشام بأن: "تسمع على إضمار (أن)، والمعنى: أن تسمع"[٢٩]، وهنا يأتي دور العلامة الفيشي بتقديم أجوبة أخرى دفعاً لهذه الإشكالية الواردة على أثر العلامة في التمييز وعدم التداخل بين الفئات النحوية، فذكر أنه: "مما ينزل فيه الفعل منزلة المصدر، وهو سماعك؛ لأنه مدلول الفعل مع الزمان؛ فجرد لأحد مدلوليه"[٣٠] وهذا ما ذكره السيوطي(ت٩١١هـ): فإن قلت فما تصنع بقوله تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فإن الإسناد وقع فيه إلى (تسمع) وهو فعل ولم يرد لفظه، فالجواب من وجهين أحدهما: أنه محمول على حذف (أن) أي: أن تسمع، وهما في تأويل المصدر أي: سماعك، فالإسناد في الحقيقة إليه وهو اسم كما في قوله تعالى ُأ □ □ □ □ ً(سورة البقرة: ٢٣٧) ُأ □ □ □ □ ً (سورة البقرة: ١٨٤) ... والثاني :أنه مما نُزّل فيه الفعل منزلة المصدر وهو سماعك لأنه مدلول الفعل مع الزمان فجرد لأحد مدلوليه [٣١]، قال العكبري(ت٦١٦هـ): "ولا ينتقض هذا الحد بقولهم (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) لأن (خيراً) هنا ليس بخبر عن (تسمع) بل عن المصدر الذي هو (سماعك) وتقديره (أن تسمع) وحذف (أن) وهي مراد جائز[٣٢]. "وقد تحذف (أن) قليلاً، كقولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) أي: أن تسمع به، أي سماعك به خير من رؤيتك له" [٣٣]. والذي يكشف عن قيمة الفكر النحوي للفيشي أنه لم يكتف بما ذكره ابن هشام من جواب، وحرص على تقديم جواب آخر يدفع الإشكال، كما أن الجواب الذي ذكره ابن هشام يحتاج إلى تقدير (أن المصدرية)، في حين أن جواب الفيشي المقدم قائم على عدم التقدير، فقد اعتمد على (التجريد) للفعل من عنصر الزمان؛ فصار الفعل بمنزلة المصدر لاشتراكهما في عنصر (الحدث)، فاستحال الفعل مصدراً من حيث مدلوله، وكل لفظ يكون مدلوله مجرد الحدث فهو مصدر وإن كان بصيغة الفعل في الظاهر، وبهذا الجواب يظهر أن الفيشي كان ينظر إلى الألفاظ على أنها مجموعة معان ومضامين؛ والاشتراك في المضامين يوجب الاشتراك في الأحكام؛ إذ استحالة الفعل مصدراً صحّح الإسناد إليه وجعله محكوماً عليه كالمصدر صيغةً.

ومما يتعلق بالعلامة النحوية التي يذكرها النحويون ما يطرأ عليها من تغيرات نتيجة دخولها في تكوين كلامي يؤثر عليها فيخرجها عن أصلها؛ ومن ثم توقف الفيشي عند علامة الفعل الماضي وهو قبوله (تاء التأنيث الساكنة)؛ فأراد الفيشي أن يبين أن هذه التاء موضوعة للدلالة على التأنيث، وهي ساكنة وضعاً: "وإن تحركت لعارض كالتقاء الساكنين في نحو الآية الكريمة: (وقالت امرأة فرعون)، وهي الدالة على تأنيث مرفوع ما اتصلت به؛ فلا يرد

---

[28]) من الأمثال العربية: ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، ١٥٥/٢ ، ومجمع الأمثال، ابو الفضل الميداني: ٤٢٠/٢.

[29]) شرح شذور الذهب: ٢٣.

[30]) حاشيته على شرح الشذور: ١٢٧.

[31]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٠/١-٣١.

[32]) اللباب في علل البناء والاعراب: ٤٨/١.

[33]) شرح شذور الذهب، الجوجري: ١٤٩/١-١٥٠.

نحو (أفعال التعجب والاستثناء وحبذا) في المدح و (كفى) في نحو قولهم (كفى بهند) مما لا يدخله التاء المذكورة؛ لالتزام العرب تذكير فاعلها؛ لأن تلك الأفعال بالنظر إلى أصلها تقبل التاء المذكورة، لكن طرأ لها أن لزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء، والعبرة في بيان نوعها بالنظر إلى أصلها (ش)*"[٣٤]، فالتدقيق الذي يريد المحشي إيصاله في تحديد العلامة المذكورة أن المنظور إليه هو الحالة الأصلية دون الحالات الطارئة لما شاع من عدم الاعتداد بالطارئ، فقد رأى أن توصيف العلامة بأنها ساكنة باعتبار أصلها الموضوعة عليه، أما تحريكها العارض لأجل دفع التقاء الساكنين في الآية التي أوردها فلا يضر في كونها ساكنة؛ لأن هذه الحركة طارئة غير معتد بها، وهو بهذه التعليقة يسهم في تحديد حقيقة العلامة وصحة توصيفها المنظور إليه بحسب الحالة الأصلية دون العارضة، فتاء التأنيث الساكنة أصالة نحو: (أتتْ هند)، والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة [٣٥]. وكذلك تناول توصيف هذه العلامة بأنها تدل على تأنيث مرفوع فعلها أصالةً، وأما عدم دخولها في بعض الأفعال مع كون مرفوعها مؤنثاً كأفعال التعجب والاستثناء وبعض أفعال المدح وغيرها فلا يضر في كونها تدل على تأنيث الفاعل بسبب أن العرب التزموا في هذه التراكيب عبارات مخصوصة، لكن هذه الأفعال بالنظر إلى أصلها قبل أن تدخل في التركيب المخصوص كانت تقبل التاء المذكورة فنقول في (حبذا): حبّتْ، وفي (ما خلا): خلت وفي (ما أجمل): أجملت....الخ.

إن (أفعل) في التعجب، وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء، وحبذا في المدح، لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية، لأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح [٣٦]. والدلالة على معنى فرع الوضع. "أي: من استعمالها فيم ذكر استعمال الامثلة التي تلزم طريقة واحدة" [٣٧]. "والسبب أن تلك الأفعال حين استعمالها في الموضوعات المذكورة تصير أفعالاً جامدة، تلزم حالة واحدة لا تتغير، كالأمثال العربية التي تلازم حالة واحدة، لا يطرأ على حروفها تغيير بالزيادة أو النقص، أو تغيير الضبط، لهذا لا يمكن زيادة التاء في آخرها ما دامت تؤدي هذه المعاني، ولكنها بحسب أصلها السابق على هذا تقبل التاء" [٣٨]. والعبرة بالأصل .[٣٩]

ونختم موقفه من العلامات النحوية بتناول علامة فعل الأمر التي هي علامة مركبة من الدلالة على الطلب مع قبول ياء المخاطبة؛ فقد قيّد المحشي هذه العلامة بقيد يفيد الاحتراز والتعميم معاً وهو قيد (الوضع) الذي ذكره بقوله: "دلّ بحسب الوضع بصيغته على الطلب لحدث مع قبول اتصال ياء المخاطبة، كاضرب واترك كذا وكف عنه، وإن استعملت في نحو الإباحة بقرينة؛ لدلالتها على الطلب بالوضع بصيغتها؛ فخرج نحو (تقومين) خبراً؛ لعدم

---

[34] * يقصد حاشية شيخه (ابي بكر الشنواني).

)) حاشية الفيشي على شرح الشذور: ١٣١.

[35]) ينظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ٨٥/١.

[36]) ينظر: المصدر نفسه: ٩٥/١.

[37]) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٩٤/١.

[38]) النحو الوافي : ٥٠/١-٥١.

[39]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري: ٤٠/١.

دلالته على الطلب، ونحو قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ (سورة الصف: ١١) ... الخ، وإن قبل الياء ودل على الطلب؛ بدليل جزم المضارع في جوابه، إذ ليست دلالته بالوضع؛ فقيد (الوضع) يفيد كلا من الأمرين الاحتراز والتعميم، وإن كان المقصود به الاستغناء عن الاحتراز به بقيد (الصيغة) إنما هو الثاني، إذا دخل ما دل على نحو الإباحة بقرينة، ونحو (لتضرب) وإن قبل الياء ودل على الطلب بالوضع؛ إذ دلالته عليه ليست بالصيغة بل بواسطة اللام"[٤٠]؛ فقوله تعالى: ﴿ □ ﴾ (سورة الصف: ١١) و﴿ □ ﴾ (سورة الصف: ١١) خبر في معنى الأمر، ولهذا أجيب بقوله تعالى: ﴿ □ □ ﴾ (سورة الصف: ١٢) أي: آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا يغفر لكم، وجيء به على لفظ الخبر للإيذان بوجوب الامتثال وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين [٤١]. فقد نبه الفيشي إلى أهمية التقييد للعلامة المذكورة لفعل الأمر بقيدي (الوضع والصيغة)؛ فقد أفاد القيد الأول الشمول لقولنا: (اترك كذا) ونحن نريد مجرد الإباحة دون الأمر؛ وسبب الشمول له أنه موضوع للطلب بالصيغة وإن خرج لقرينة إلى الدلالة على الإباحة، فقد تخرج صيغة الأمر عن معناها الأصلي إلى معانٍ أُخر تفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال.

وإن دلّ الفعل (اترك) والفعل (كف) على طلب الكف، لكنه بصيغة الأمر فيكون أمراً لا نهياً. كما أفاد في الوقت نفسه الاحتراز عما أفاد الطلب وقبل ياء المخاطبة لكنه لا يدل على الطلب بالوضع، مثل الآية الكريمة التي أوردها؛ فقد جُزم الفعل (يغفر) بعد (تؤمنون وتجاهدون) لأنهما دالان على الطلب بدليل جزم الفعل ويقبلان ياء المخاطبة، لكنهما خرجا وتم الاحتراز عنهما بقيد (الوضع)؛ لأن كلا من (تؤمنون وتجاهدون) ليسا موضوعين للطلب بصيغتهما، ودلالتهما على الطلب عارضة عليهما؛ لأنهما خبران قصد منهما الطلب والإنشاء، كما حصل الاحتراز بالقيد الثاني وهو (الصيغة) عن مثل (لتضرب)؛ فهو دال وضعاً على الطلب ويقبل ياء المخاطبة مثل (لتضربي)؛ لكنه لم يدل على الطلب وضعاً بالصيغة بل دلالته على الطلب وضعاً باللام، وهكذا كان الفيشي حريصاً على تقييد العلامة المذكورة بقيدي (الوضع والصيغة) وبيان فائدة التقييد بهما لإخراج ما ليس داخلاً في الظاهرة وإدخال ما يتوهم خروجه من الظاهرة، مما يكشف عن وعي نقدي وفكري عاليين في تحقيق الدقة في الدرس النحوي ليخلو من التداخل وعدم التمايز بين صوره وتراكيبه.

- موقفه من الخلاف النحوي: دأب ابن هشام في (شرح شذور الذهب) على ذكر الخلاف النحوي وبيان موقف النحويين من موضوع الخلاف وحقيقته، لكنه لا يورد أدلة الفريقين، بل يختصر الكلام في نقل الخلاف، وحرص العلامة الفيشي على ذكر تلك الأدلة وبيان سر الاختلاف وطبيعة النظرة النحوية لدى المختلفين؛ مما يبين عمق تحليله النحوي وقدرته على استعراض الأدلة لبيان وجاهتها ومقبوليتها، من ذلك ما ذكره ابن هشام من

---

[40]) حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب: ١٣٤.

[41]) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف: ٣٩١/١٥ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم،أبو السعود : ٢٤٥/٨.

خلاف في بعض الأفعال الماضية التي ذهب الجمهور [٤٢] إلى كونها أفعالاً ماضية وهما (عسى وليس) في حين ذهب ابن السراج(ت٣١٦هـ)[٤٣] إلى حرفية عسى والفارسي(ت٣٧٧هـ) [٤٤] إلى حرفية ليس، ولكن ابن هشام ذكر دليل الجمهور وهو قبولهما (تاء التأنيث الساكنة)، لكنه لم يورد دليلاً للمخالفين[٤٥]؛ فتعهد الفيشي ذكر دليلهما بقوله: "لعدم تصرفها وعدم دلالتها على الحدث والزمان، ودلالتها على معنى في غيرها وهو النفي، وأجيب بمنع الأول، ولو سلم فعدم دلالتهما على ذلك عارض، وبأن توقف إفادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما إنما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف، فلما شابهاه أعطيا حكمه في التوقف المذكور؛ لأن بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع، وبأن عدم التصرف لا يقتضي الحرفية"[٤٦]، فقد أورد الفيشي ثلاثة أدلة لكونهما حرفين، يقوم الأول على أنهما لفظان جامدان، والأصل في الحروف أن تكون جامدة، والأصل في الأفعال أن تكون مشتقة، وعدم التصرف يؤذن بالحرفية، ويقوم الدليل الثاني على أنهما لا يدلان على الحدث والزمان، والفعل إنما كان فعلاً لدلالته على الحدث والزمان؛ وذلك أن قولنا: (عسى زيد أن يقوم) و (ليس زيد ذاهباً) قد تجردا من دلالة الحدث، لأن الأول يدل على أن القيام المنسوب لزيد مرجو والثاني أن الذهاب المنسوب لزيد منفي؛ فلا دلالة لهما على عنصري الحدث والزمن، بل غايتهما تقييد الخبر المنسوب للمبتدأ بكونه مرجوا أو منفياً، وتلك وظيفة الحروف، والدليل الثالث أنهما يدلان على معنى في غيرهما؛ لأن النفي والرجاء معنى نسبي جزئي يتوقف تصوره على غيره؛ فليس من المعاني المقصودة لذاتها، بل من المعاني المتعلقة بالغير لأن النفي يقتضي المنفي والمنفي عنه، ومن دون وجود (الذهاب) و (زيد) لا يتحقق النفي ومعناه، وهذا معنى الحرف المحتاج للضميمة ليدل على معناه، وبعد أن سرد الفيشي أدلة ابن السراج والفارسي شرع في الجواب عنها، ونلحظ في أجوبته أنه ترك الدليل الأول وهو عدم التصرف الدال على الحرفية، وبدأ بالجواب عن الدليل الثاني الذي أسماه الأول، وقد رد هذا الدليل بأسلوب البحث والمناظرة معبراً عنه بالمنع، وهو طلب الدليل على الدعوى القائلة: أن (عسى وليس) لا يدلان على الحدث والزمان، فذكر أن ذلك ممنوع؛ لأنه يفهم من عسى معنى (أرجو) ويفهم من معنى (ليس) أنفي، وهما معنيان فعليان، ومع ذلك لو قبلنا وسلمنا عدم دلالتهما على الحدث والزمان فإن عدم الدلالة عارضة وليس بحسب الوضع، فأصل وضعهما ودلالتهما الأولية الموضوعة لهما: الحدث المقترن بالزمان، لكن عرض لهما عند الاستعمال معنى الحرفية من (النفي والرجاء)؛ ونتيجة لذلك الخروج عن أصل الوضع صارا مشبهين بالحروف في عدم التصرف، وهذا الشبه

---

[42]) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي، ٣٢٧/٤ ، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ٤٦١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٤٦/١، وشرح الفية ابن مالك، الحازمي: ١٣/٨.

[43]) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ٢٧/١، والجنى الداني: ٤٦١، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع: ٤٦/١.

[44]) المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي: ٢١٠.

[45]) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٦.

[46]) حاشية الفيشي: ١٤٦.

الحرفي اقتضى أن يتوقف فهم معناهما على الضميمة التي يتعلق بها النفي والرجاء، ولذا أخر الجواب عن الدليل الأول؛ لأن عدم التصرف وقع نتيجة الاستعمال الطارئ؛ لأن خروجهما عن أصل وضعهما اقتضى مشابهة بالحرف، ومن خصائص الحروف عدم التصرف فصارا جامدين، وأما دلالتهما على معنى في غيرهما فهو ناجم عن الخروج عن أصل الوضع، كما أنه أنكر على الدليل الأول بأن الجمود لا يستدعي الحرفية؛ لأن الجمود يكون في الأسماء والأفعال أيضاً كما في الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات والكثير من الأفعال التي تلزم حالة واحدة، وبهذا ظهر أن عمدة دليل ابن السراج والفارسي يكمن في عدم دلالتهما على الحدث والزمان، وأن الجواب عنه بالمنع أولاً والتسليم ثانياً يتولد عنه الجواب عن الدليلين الآخرين.

يقول الملا جامي (ت٨٩٨هـ) "وخرج عنه – أي عن حد الاسم – الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: (عسى وكاد) لاقتران معناها به بحسب أصل الوضع" [٤٧] "فالأفعال المنسلخة بحسب الاستعمال عن الزمان أي: عن الاقتران بالزمان، يعني: بأحد الأزمنة كأفعال المقاربة (نحو: عسى وكاد) وغيرهما، فإنها في أصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان، إلا أنها انسلخت عنها لتدل على مطلق القرب، وأفعال المدح والذم ؛ فإنها أيضاً دالةٌ على معنى مقترن بالزمان الماضي، إلا أنها انسلخت عنه لقصد الدوام في المدح والذم، وليكون المدح والذم مطلقاً، بحيث لا يقترن بالزمان، وكذا أفعال التعجب؛ (لاقتران معناها) أي: معنى الأفعال المنسلخة عن الزمان (به) أي: بالزمان، (بحسب أصل الوضع) ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الأغراض" [٤٨].(فعسى وليس) مقترنان بالزمان في أصل الوضع منسلخان عنه عروضاً .[٤٩]

وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رُد على من زعم حرفية (ليس) قياساً على (ما) النافية بجامع النفي، ورُدّ على من زعم حرفية (عسى) قياساً على (لعل) بجامع الترجي، والصحيح أن (ليس وعسى) فعلان لقبولهما التاءين المذكورتين، تقول: لست وليست، وعسيت وعست[٥٠]. وكيف نقيس ليس على (ما)، وأن (ما) عملت في الأصل حملاً على ليس!!.

"إذا: ليس، وعسى، ونعم، وبئس: أفعال على الصحيح، بدليل اتصال إحدى التائين تاء التأنيث أو تاء الفاعل بها، وهذا يكفي في ثبوت فعليتها، وما قيل من التعليل أنها حرف رجاء ونحو ذلك فهذا كلّه مردود، لأنه من جهة المعنى، ولأنه اجتهاد، ولأنه ما اتصل بها من الألفاظ مقدم على المعاني، هذا هو الأصل في هذا، فاشترك التاءان في لحاق ليس وعسى" [٥١] فأصل الوضع في النحو مقدم على المعاني.

وذكر الصبان: أن لحاق تاء الفاعل بـ (ليس) وهي لا يصدق عليها تعريف الفاعل من أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه ؛ لعدم دلالة (ليس) على الحدث، وإن دلت بقية أخواتها عليه، بل هي تاء من نفي عنه

---

[47]) الفوائد الضيائية المعروف بـ شرح ملاجامي على متن الكافية: ٥١/١.

[48]) حاشية محرم أفندي على شرح ملاجامي على الكافية المسمى الفوائد الضيائية: ٨٩/١.

[49]) ينظر: فتح الجليل على شرح ابن عقيل، السجاعي: ٨/١.

[50]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٤/١.

[51]) شرح الفية ابن مالك، الحازمي: ١٣/٨.

الخبر. وأوّل ذلك قائلاً: "اللهم إلا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر"[٥٢].أي: مدلول (ليس) يشمل مدلول الخبر، فعمم شمولها على مدلول الخبر: (لستُ قائماً) نفيت القيام، فشملت (ليس) مدلول الخبر الذي هو فعل القيام، فعموم مفهوم (ليس) فيه شمول معنى الحدث وهو مدلول الخبر. وكذلك (عسى) "وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر إذ هي تاء من قام به الرجاء أو انتفى عنه" .[٥٣]

ففي توجيهه نظر إلى اعتبارين: الأول: انسلاخ الحدث منهما فاحتاج إلى التعميم، وأما على عدم الانسلاخ وتفسير (ليس) بثبوت الانتفاء (لستُ: ثبوت النفي للمتكلم)، و(عسى) بثبوت الرجاء، أي: اسناد هذا الرجاء للفاعل، فلا يرد الاعتراض أصلاً ؛ لأنها تدخل مع (كان) في تعريف الفاعل، لكنه لم يتحدث عن أصل الوضع.

ونختم موقفه من الخلاف النحوي بما علّق عليه الفيشي مما ذكره ابن هشام عن بعضهم بقوله: "وأنواع الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب، وليس بشيء"[٥٤]، فقد نقل ابن هشام رأي بعض النحويين الذي ينكر أن الجزم من أنواع الإعراب ولكن لم يتكلم عن الدليل المعتمد عليه في هذا الادعاء، كما أنه رده ورفضه ولم يبين سبب الرفض، وهنا ينهض العلامة الفيشي ببيان الدليل وسبب الرد والرفض له؛ ليقول: "لأن الجازم للفعل الصحيح يحذف الحركة، ويلزم من حذفها السكون، فالسكون يوجد عند دخول الجازم لا به، وحق الأثر أن يكون بالعامل لا عند دخوله"[٥٥]، فقد بيّن الفيشي وجه الادعاء بأن الجزم ليس بإعراب، القائم على الفرق بين الرفع والنصب والجر من جهة والجزم من جهة أخرى؛ فإن الضمة والفتحة والكسرة وما ناب عنها يقتضيها العامل ويتطلبها فتكون إعراباً؛ لأن الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، فالنحويون فهموا أن الجزم هو السكون وليس الحذف – حذف الحركة وحذف الحرف – فهو أمر وجودي، والسكون هو العدمي وليس أثراً؛ فليس في المجزوم إعراب، في حين أن الجازم اقتضى حذف الحركة دون السكون، وأما السكون فهو من لوازم حذف الحركة؛ ولذا فإن السكون يكون عند الجزم لا بالجازم؛ والذي يكون بسبب الجزم إنما هو الحذف دون السكون المترتب على الحذف للحركة، وبعد أن قدم دليل النافي لكون الجزم نوعاً من أنواع الإعراب ذكر مقصود ابن هشام بأنه ليس بشيء وذلك بقوله: "لأن السكون هو حذف الحركة لا لازمه، كذا رأيته بهامش بعض النسخ"[٥٦]، وذكر محققا الحاشية توضيحاً لهذه التعليقة بقولهما: "وحاصل الجواب أن السكون ليس لازماً لحذف الحركة بل هو عينها، وفيه نظر؛ لأن السكون عدم الحركة وليس حذف الحركة، والحاصل بالعامل هو الحذف لها، لكن لما كان عدم الحركة الذي هو السكون لازم الحذف كان السكون أثر العامل تسمية للازم باسم الملزوم"[٥٧]، والذي يظهر أن الجازم يحصل الحذف ومعه في نفس الوقت السكون؛ فهو وإن كان لازماً بحسب التعقل إلا أنه معه بحسب التحقق الخارجي.

---

[52]) حاشية الصبان: ٨٥/١.

[53]) المصدر نفسه: ٨٥/١.

[54]) شرح شذور الذهب: ٤٤.

[55]) حاشية الفيشي على شرح الشذور: ١٦٨.

[56]) م. ن: ١٦٨.

[57]) الهامش رقم (١): ١٦٨،وينظر:حاشية العدوي على شرح الشذور:٨٤/١.

وأورد الصبان قول الروداني في السكون والحذف: "كونهما لفظيين إنما هو من حيث إشعار اللفظ بهما لأن من سمعه بنقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث إن اللفظ متعلقهما ومحل لهما" [٥٨] فاللفظ يُشعر بهما، فالحذف – حذف حركة أو حرف – إزالة وإسقاط وتنقيص، وهو شيء لفظي يُشعر أن هناك إعراباً، فقطع الحركة والحرف صوت لفظي لأن اللفظ يُشعر بهما.

وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب، وكذلك قال أكثر الكوفيين [٥٩]. إذ الجزم غير ثبوتي، ولذا قال بعضهم: الجزم ليس بإعراب، وإنما هو عدم الإعراب، ويعقب على ذلك الدماميني بقوله: إذا كان الجزم عبارة عن السكون أو صيرورة ما قبل الآخر آخراً بالحذف كان ثبوتيا لا عدمياً فتأمله .[٦٠]

يقول سيبويه:"الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما انه ليس للفعل في الجر نصيب"[٦١] فكما أن الاسم خُصّ بالجر، والفعل بالجزم كالعوض من الجر؛ ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب، اثنان مشتركان (الرفع والنصب) وواحد مختص[٦٢]. فالجزم عوض عن الجر، والجر إعراب، كذلك الجزم إعراب. فضلاً عن أن الجزم له معنى الإعراب فهو منبئ عن المعاني الوظيفية للكلمة؛ فإن أصل الإعراب أن يكون للإبانة عن المعاني. فالإعراب عارض يعرض عن شيء، كما أن الغضب والفرح عارضان عن أشياء، كذلك الإعراب يعرض المعنى.

- موقفه من الشواهد الشعرية: لقد تميز ابن هشام الأنصاري بالتمثيل لشعراء مولدين؛ فقد أورد أمثلة شعرية للمتنبي وأبي العلاء المعري وهما ليسا من الشعراء الذين يستشهد بشعرهم، ولذا تناول العلامة الفيشي هذا بالاهتمام فذكر في بيت أبي العلاء المعري الشهير في الدرس النحوي:

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا [٦٣]

الذي أورده ابن هشام[٦٤] على جواز ذكر خبر (لولا) مع وجود دليل يدل عليه [٦٥]؛ فنبه الفيشي إلى هذه الظاهرة بقوله: "ذكر هذا البيت مثالاً لا استشهاداً؛ لأن المعري لا يحتج بكلامه"[٦٦]، وهو بهذه التعليقة ينبه إلى التزام

---

[58]) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٩٧/١.

[59]) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ١٣٧/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، المرادي: ٣١١/١ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٨١/١.

[60]) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٣٣/١.

[61]) الكتاب: ١٩/١.

[62]) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٨، وحاشية الصبان: ١٢٦/١.

[63]) البيت للمعري ينظر: رصف المباني، المالقي: ٢٩٥، والجنى الداني: ٦٠٠، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني: ٢٨/٣، وهمع الهوامع: ٣٣٧/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣١٦/١، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب: ٢١٨/٢.

ابن هشام بمعيار الزمان في إيراد الشواهد المثبتة للقواعد النحوية، وأما التمثيل فهو يجوز بأي قائل؛ سواء كان من عصور الاستشهاد أم لم يكن؛ لأن المثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة دون إثباتها.

ومن مواقفه إزاء الشواهد الشعرية تناوله قضية (الضرورة) الواردة في البيت الذي دخلت فيه (أل) على الفعل، مع أنها علامة مختصة بالدخول على الأسماء؛ وذلك في قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[٦٧]

الذي ذكر ابن هشام بأنه: "ضرورة قبيحة، حتى قال الجرجاني ما معناه: إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع"[٦٨]، فتناول الفيشي تعليقة ابن هشام بالاهتمام؛ فذكر أنه: "خالف في ذلك ابن مالك؛ قال في شرح التسهيل: وعندي أن هذا غير مخصوص بالشعر؛ لتمكن قائل الأول يعني البيت الذي ذكره المصنف في الشرح من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته، ولتمكن قائل الثاني أن يقول: إلى ربنا صوت الحمار يجدّع، وأنشد أبياتاً أخر ادعى فيها عدم الاضطرار بهذه الطريقة [٦٩].... وحاصل ما قاله ابن مالك أن الضرورة عبارة عما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهذا ليس بمرضي؛ لأن الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها؛ فقد لا يحضره وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها، ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق، ومكننا في كل ما يدعى أنه ضرورة أن يدعى أنه أمر اختياري؛ لتمكن الشاعر أن يقول غير تلك العبارة، ويعين تركيباً آخر يتم الوزن به، وهذا سهل على من له محاولة النظم، ولا يكاد يعوزه ذلك في جميع الشعر أو غالبه؛ فهذه طريقة كما تراها، والمعول عليه في تفسير (الضرورة) أنه لا يوجد إلا في الشعر؛ كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن"[٧٠]؛ هذا نص الدماميني(ت٨٢٧هـ) [٧١] ويبدو أن الفيشي قد عرضه متبنياً إياه. فالضرورة الشعرية هي كل خروج عن قواعد النحو الصرف والالتزام بقواعد التفعيلة سواء كان للشاعر مندوحة، أي: يمكنه أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته، أو لم يكن له مندوحة، والضرورة تتفاوت حسناً وقبحاً ،والقبيحة ما تستوحش منه النفس وتستقبحه [٧٢]. وبيّن الإمام

---

[64]) شرح شذور الذهب: ٤٥.

[65]) ينظر: الجنى الداني: ٦٠٠-٦٠١، منهج السالك إلى الفية ابن مالك: ٢٠٦/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢٥/١.

[66]) حاشية الفيشي على شرح الشذور : ١٧٠.

[67]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباري: ٤٢٤/٢، وشرح شواهد المغني، السيوطي: ٤٦/١، وخزانة الادب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: ٣٢/١.

[68]) شرح شذور الذهب: ٢٣.

[69]) ينظر: ٢٠٢/١.

[70]) حاشية الفيشي على شرح الشذور: ١٢٣- ١٢٤.

[71]) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢١٨/٢.

[72]) ينظر: شرح الحدود في النحو، الفاكهي: ٣١١.

الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) معنى الضرورة: أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقصان أو غير ذلك، بحيث قد ينتبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الصورة. فقد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ .[٧٣]

قال العيني(ت٨٥٥هـ): "وهذا الذي قاله ابن مالك منقول عن سيبويه ثم عن ابن السراج وليس هو القائل من ذاته، ولكن هذا لا يستقيم إلا إذا سكنت الياء من المرضي ليستقيم الوزن" [٧٤]. فابن مالك يقنن الضرورات ويكثّر دائرة الخطأ، والجمهور يوسعها ويقلل الخطأ على الشعراء.

والملاحظ أن الفيشي التزم مذهب الجمهور في تفسير (الضرورة الشعرية) ووافق ابن هشام في الحكم بضرورة البيت، وساق كلام ابن مالك ثم قام بالرد عليه، فلم يخرج الفيشي في فكره النحوي عما يراه الجمهور من مفهوم الضرورة الشعرية التي تتلخص بوقوع تركيب لا يكون إلا في الشعر، لكن هذا المفهوم للضرورة يؤدي إلى الحكم على كثير من التراكيب التي وقعت في الشعر خاصة أنها خارجة عن التقعيد بها والقياس عليها، في حين أن موقف ابن مالك الذي خصص الضرورة بكونها واقعة في الشعر والنثر، ولا يتمكن الشاعر من الإتيان بالبديل المقبول .

فالضرورة على رأي الجمهور ترد في الشعر ولا تأتي في غيره، أي: أنها ليست مطردة في الاستعمال، فالشاعر أتى بها ليعبر عن معنى موافقاً الوزن والقافية، سواء أكان يستطيع أن يأتي بغير هذا التركيب موافقاً للوزن مع الصحة النحوية أم لم يستطع ،فجاز للشاعر ما لم يجر في الكلام، أمّا على رأي ابن مالك فالشاعر لا يستطيع الإتيان بغيره ويقع في الشعر والنثر؛ فيمكن الاطراد في استعماله، ويكمن ذلك في شعر شعراء الرعيل الأول الذي يصح الاستشهاد به.

واستكمالاً لموقف الفيشي من الشواهد النحوية الواردة في (شرح الشذور) تناوله لقضية مهمة، وهي أن ورود غير القياسي في كلام الفصحاء ينعت بأنه مخالف للقياس ولا يحكم عليه بالفساد؛ ولذا وضح الفيشي موقف ابن هشام من نعت بيت الفرزدق السابق بأنه لا يقاس عليه بالقول: "أشار به إلى عدم القياسية لا أنه فاسد؛ لأن الحكم على البدوي بالخطأ لا سبيل إليه؛ فالخطأ في القياس"[٧٥]، وبهذه التعليقة يظهر لنا الموقف الفكري لابن هشام من تخطئة الفصحاء؛ فهو يرى أن الفصيح لا يخطأ لكن الخطأ يكمن في القياس على ذلك النادر أو الواقع ضرورة في الشعر؛ لأن العربي الفصيح ليس عنده معيار قواعدي حتى يوصف الخروج عنه بالخطأ كما يقع لغير الفصحاء، لأن الصحة والخطأ معياران لتوصيف الكلام بالموافقة لأنظمة العربية وتراكيبها أو المخالفة لها، والذي يبدو للباحث أن العربي قام في ذهنه النظام القواعدي من خلال معرفته بالشائع والكثير والمطرد منه؛ وعندما يغادر الفصيح تلك

---

[73]) ينظر: المقاصد الشافية: ٤٩٤/١، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على الفية ابن مالك، ابراهيم بن صالح الحندود: ٤٠٠.

[74]) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: ٧٧٨/١-١٧٩.

[75]) حاشية الفيشي على شرح الشذور: ١٢٤.

الأنظمة القواعدية الذهنية المغروسة فيه يمكن توصيف خروجه بالخطأ؛ لمخالفته العمدية لما استقر في ذهنه من أنظمة وتراكيب.

فإذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على هيئته، لأنه نص وأصل ولم تقسه في غيره، أي: في غير ما ورد من النص؛ لاقتضاء القياس المنع في ذلك، وأجزت الوارد لوروده مقتصراً عليه دون قياس ما وراءه عليه لمخالفته القياس، أي: إذا كان قياس النحويين يؤدي إلى حكم من الأحكام يخالف الحكم الذي يؤدي إليه المسموع، فليس لك أن تحدث في المسموع تغييراً، وإنما عليك أن تنطق به كما سُمع عن العرب ولا تقيسه في غيره ؛ لأنه ليس بقياس، لكنه لابد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في ذلك أمثلتهم، ثم إنك بعد ذلك لا تقيس عليه غيره، وهذا ما يعرف بأنه شاذ في القياس مطرد في الاستعمال .[٧٦]

– موقفه من التبويب النحوي: يهتم الفيشي بتعليل المنهجية التبويبية لكتاب شرح الشذور؛ لأن الوقوف على التبويب النحوي ولوج في أسرار المباحث النحوية من حيث تسلسل الأفكار والانتقال من المبادئ إلى المقاصد تدريجياً؛ حتى تنتظم عقلية المتعلم وتترقى في المعرفة شيئاً بعد شيء، ومن ثم انهمك الفيشي ببيان أسباب التقديم والتأخير بين تلك المباحث النحوية التي اشتمل الكتاب عليها، من ذلك ما نجده من تعليل ابتداء ابن هشام بالكلمة وأقسامها على تناول الكلام ومباحثه؛ فقال: "وقدم المصنف النظر في الكلمة على النظر في الكلام؛ لأن المفرد سابق على المركب طبعاً؛ فينبغي أن يسبقه وضعاً، ومن ثم عيب على الجزولي(ت٦٠٧هـ) [٧٧] وابن معط(ت٦٢٨هـ)[٧٨]؛ فإنهما عكسا هذا المنهاج، وربما حسّن بعضهم صنيعهما؛ لأن الكلام هو المطلوب بالذات؛ لأنه الذي يقع به التخاطب؛ فتقديمه أهم، ويبقى النظر في هذين الوجهين أيهما أولى بالاعتبار"[٧٩]؛ وقال شارح الفية ابن معط: "قيل: إنما بدأ بتعريف الكلام وهو مركب، لأنه أشرف من المفرد، لإفادته جميع ما تفيده أفراده من غير عكس كُلّي، لأنه يفيد زيادة لا تفيدها المفردات، ولأن التركيب هو الغرض من وضع المفردات" [٨٠] وقد علّل الفيشي ابتداء ابن هشام مباحث النحو بالكلمة ومفهومها وأقسامها على مفهوم الكلام وأقسامه؛ بأن المفرد سابق على المركب؛ فينبغي تقديمه في التبويب والتصنيف، وهو يقصد بذلك أن الذهن يتصور الأجزاء أولاً، ثم يعمد إلى التأليف فيما بينها وصولاً إلى المركب، بمعنى أن الذهن يترقى في المعرفة من مرحلة التصور إلى مرحلة التصديق والحكم؛ فهو يدرك المفردات كلا على حدة ثم بعدها يدرك المركبات، وهكذا صنع ابن هشام في ابتداء مباحث الكتاب؛ فقد رأى أن ذات المفرد سابق على ذات المركب؛ إذ لولا اجتماع مفردين وبينهما نسبة لا يكون مركباً، ويستلزم هذا الانتقال في المعرفة؛ فإن معرفة

---

[76]) ينظر: الخصائص : ١٠٠/١، المقاصد الشافية، الشاطبي: ٤٤٦/٩-٤٤٧، الاقتراح في أصول النحو، السيوطي: ٩٨، المزهر في علوم اللغة وانواعها، السيوطي: ١٨٢/١، وأصول النحو، جامعة المدينة: ٢٤٦.

[77]) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٣.

[78]) ينظر: الدرة الالفية في علم العربية: ٢٠.

[79]) حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب: ٦٧– ٦٨.

[80]) شرح الفية ابن معطي، عبدالعزيز بن جمعة بن القواس: ١٩٤/١.

المفرد سابقة على معرفة المركب؛ وبهذا يحصل الانتقال التدريجي في سلم المعرفة والتصور من المكونات إلى الصورة النهائية للتركيب، ونقل الفيشي عن بعض النحويين عكسه للترتيب النحوي؛ فابتدأ بالكلام ثم انتقل إلى المفرد، وحجتهم في ذلك أن المقصود للنحو إنما هو المركب الذي يقع به التخاطب دون المفرد، كما أن الانتقال من الكل إلى الجزء استلزماً؛ لأن الكل عبارة عن مجموعة من الأجزاء؛ فلا يمكن وجوده إلا بوجود أجزائه ومكوناته، فيتم الانتقال بعد معرفته إلى معرفة أجزائه، ونتيجة لصدق كل من الاحتماليتين ومعقولية الاستدلال لهما أنهى الفيشي تعليقته بأنه يبقى الفكر متردداً في هذين الوجهين من حيث الأولى في الاعتبار والاعتداد.

ومن ذلك أيضاً ما تناوله من سر تقديم (ذو) في مبحث (الأسماء الستة) [٨١] على سائر الأسماء بقوله: "لأنها لا تفارق هذا الإعراب"[٨٢]؛ وذلك لأن الذهن ينصرف في تعداد الأسماء الستة إلى الابتداء بالأب دون (ذو) فكان هذا التنظيم في سرد الأسماء مدعاة للتعليل والبيان؛ فذكر أنه قد قدمها؛ لأنها لا تخرج عن هذا الإعراب بخلاف بقية الأسماء؛ فإنها قد تعرب بالحروف وبالحركات. فـ (ذو) اسم بمعنى صاحب، معرب لا يستعمل إلا مضافاً إلى اسم ظاهر، و(ذو) بمعنى (الذي) مبنية غير مضافة وإنما بعدها جملة صلة الموصول، فالاسم الموصول محتاج إلى ما بعده؛ فهو مبني بالشبه الافتقاري مثل الحرف الذي يحتاج إلى غيره ليظهر معناه.

– موقفه من الخطاب النحوي: يهتم الفيشي اهتماماً كبيراً بأسلوب ابن هشام وكيفية اختيار عبارته في تأدية المعنى النحوي الذي يقصده، بصور وأشكال متعددة؛ فقد يرى في خطابه النحوي إطلاقاً يستحق التقييد كما وجدناه في تقييده عبارة ابن هشام وهو يتحدث عن (باب سنين) الذي يعامل معاملة جمع المذكر السالم؛ فيقول ابن هشام: "وأشرت بقولي وبابه إلى أن كل ما كان كسنين في كونه جمعاً لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث فإنه يعرب هذا الإعراب"[٨٣]، إلا أن الفيشي وجد في قوله (وحذفت لامه) إطلاقاً يستحق التقييد فعبر عنه بالقول: "ولم يكسّر تكسيراً يعرب بالحركات، ولا بد من زيادة هذا القيد؛ احترازاً عن نحو (شاة وشفة) فإنهما كسّرا تكسيراً يعرب بالحركات"[٨٤]، فإن كلا من (شاة وشفة) ينطبق عليهما ما ذكره ابن هشام من ضوابط؛ فهما ثلاثيان حذفت لامهما وعوض عنها (هاء التأنيث)، ومع ذلك لا يكونان من باب (سنين)؛ لأنهما يجمعان جمع تكسير يعرب بالحركات دون الحروف؛ فنقول (شياه وشفاه)، فيكون في عبارة ابن هشام قصور في سرد شرائط باب (سنين)، وهذه من أهم وظائف المحشي المهتم بالتعليق على كتب الشروح النحوية.

وقال ابن هشام في موضع آخر: وما ألحق بجمع المذكر السالم: جموع التكسير، وهي: بنون، وحرون، وأرضون، وسنون، وبابُهُ، فإن هذا الجمع مطَّرد في كل ثلاثي حذفت لامُهُ وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر [٨٥] ،

---

[81]) ينظر: شرح شذور الذهب: ٥١.

[82]) حاشية الفيشي على شرح الشذور: ١٧٩،وينظر :شرح شذور الذهب، الجوجري:١/١٨٦.

[83]) شرح شذور الذهب: ٧٧.

[84]) حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب: ٢٠٤.

[85]) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ١/٧٤.

فسنون "جمع تكسير لسنة وبابه، وهو كلّ ثلاثي حذفت لامه وعوِّض عنها هاء التأنيث، ولم يكسَّره، أي لم يأتِ على صيغة من صيغ جموع التكسير، وإنما قلنا: إنه جمع تكسير، لأنه لم يسلم فيه بناء الواحد "[٨٦]. فمفردها لا يسلم من التغيير عند جمعه، فلا يبقى على حالته التي كان عليها قبل الجمع ؛ ولذلك يسمونها جموع تكسير، ويلحقونها بجمع المذكر السالم في إعرابها بالحروف، فسِنون مكسورة السين في الجمع، مفتوحتها في المفرد، وهو: سَنَة، فضلاً عن أنها لمؤنث غير عاقل أيضاً، وأصلها: سَنَةٌ أو سَنَوٌ، ثم حذفت لام الكلمة، وهي الحرف الاخير منها، وعوض عنه تاء التأنيث المربوطة، ولم ترجع الواو عند الجمع [٨٧]. في حين أن شفة وشاة يجمعان على شفاه وشياه، ولا يجمعان بالالف والنون، ولا يعربان بالحروف.

وقد يرى في خطابه النحوي أولوية على غيره من الشراح فينوه بذلك، كما وجدناه في تناوله باب (الأفعال الخمسة) التي عبر عنها ابن هشام بالقول: "يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين؛ فإنها ترفع بثبوت النون....الخ"[٨٨] فنوّه الفيشي بذلك التعبير النحوي قائلاً: "تعبيره بـ(يفعلان... الخ) أولى من تعبير غيره بـ (الأفعال الخمسة)، لكنه لم يبين لنا وجه الأولوية، ومن ثَمّ تعهد المحققان لحاشيته ذاكرين لها بالقول: "فيه إشارة إلى الفرق بين الأسماء الستة والأفعال الخمسة من حيث إن الأسماء الستة تشير إلى ألفاظ معينة؛ بخلاف ما هنا؛ فإنها لا تشير إلى ألفاظ معينة؛ لأنها اشتقاقية وقياسية؛ فالتعبير بها يوهم التعيين الشخصي؛ فيكون التعبير بالوزن إشارة إلى أنها غير منحصرة في ألفاظ معدودة، بل مقيسة في هذه الأوزان"[٨٩]، وبهذا يظهر وجه العدول في الخطاب النحوي لدى ابن هشام من (الأفعال الخمسة) إلى ذكر الأوزان على سبيل التفصيل دفعاً للوهم من تصور معنى غير مقصود. وكذلك يسميها ابن هشام الامثلة الخمسة [٩٠] "وهذا التعبير أولى من (الأفعال الخمسة)، لأن هذه ليست أفعالاً بعينها كالأسماء الستة" .[٩١]

وقد يبرز الاهتمام بالتعبير النحوي عن طريق التخصيص لمسائل لا تدخل ضمن القاعدة، لكن تخصيصها محل النظر، وقد تمثل ذلك في تناول ابن هشام (حذف أل المعرفة) التي ذكر أنها تحذف في موطنين؛ هما: أن يكون الاسم منادى لأن النداء فيه تخصيص وتعريف، فعندما ننادي النكرة فهي معرفة معينة بقرينة الخطاب كـ(يا رجل)، فيمتنع تعريف المنادى، ومن ثم لا تدخل (ال) على المنادى حتى لا يجتمع تعريفان على الكلمة، فلا يجوز تعريف المعرف فلا نقول: (يا الغلام). وأن يكون الاسم مضافاً فلا نقول (الغلامي) بل يجب حذف (أل) منهما، واستثنى من المنادى أمرين: أحدهما: "اسم الله تعالى، فيجوز أن تقول(يا الله)، فتجمع بين (يا) والالف واللام، ولك

---

[86]) شرح شذور الذهب، الجوجري: ١/٢٠٢-٢٠٣.

[87]) ينظر: النحو الوافي : ١/١٤٩-١٥٠.

[88]) شرح شذور الذهب: ٧٩.

[89]) الهامش رقم (١): ٢٠٥.

[90]) ينظر: شرح شذور الذهب: ٧٩ ، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٩٢/١ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٥٤.

[91]) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبدالله بن صالح الفوزان: ٤٢.

قطع الألف وحذفها، والثاني: الجملة المسمى بها، فلو سميت بقولك ((المنطلق زيد)) ثم ناديته قلت: يا المنطلق زيد" [٩٢]. وهنا قال الفيشي: "واستثنى المصنف في توضيحه أيضاً اسم الجنس نحو: (يا الخليفة هيبة) [٩٣] والموصول المسمى به نحو: (يا الذي) [٩٤]، واقتصر هنا على المسألتين اللتين ذكرهما لشهرتهما"[٩٥]، فقد قارن المحشي بين عبارته في شرح الشذور وخطابه النحوي في (توضيحه) أي كتابه: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)[٩٦] ووجد أن هنالك عدم انحصار فيما استثناه من جواز دخول (أل) على المعرف بها، لكنه عاد ليبين سبب الاقتصار على تينك المسألتين من الشهرة والذيوع، فليس المقصود ذكر جميع الأنواع المشهورة وغيرها حتى يتم الاعتراض على عبارته النحوية المخصصة.

– موقفه من آراء ابن هشام: من مؤشرات الفكر النحوي عند العلامة الفيشي أنه لم يكن مجرد ناقل للآراء، وواصفٍ لما في الكتاب من نظر نحوي وعرض قواعدي، بل كان يقف موقف الناقد من الآراء النحوية التي يعرضها ابن هشام؛ بما يدل على الفكر النحوي الاجتهادي الذي يتمتع به، والقدرة على استبيان الآراء الراجحة سواء كانت موافقة لما يعرضه ابن هشام أم مخالفة له، ومن تلك المحطات النقدية الدالة على الحرية في الفكر النحوي ما نلحظه من تعليقه على كلام ابن هشام وهو يتناول المنصوب بأدوات الاستثناء بقوله: "التاسع المستثنى بـ(ليس) أو بـ (لا يكون) أو بـ (ما خلا) أو بـ (ما عدا) مطلقاً"[٩٧]، فقد رأى أن في كلامه إيهاماً عبر عنه منتقداً بقوله: "ظاهره ولو كان منقطعاً، وليس كذلك؛ فإن المستثنى بـ(ليس ولا يكون وما عدا وما خلا) لا يكون إلا متصلاً"[٩٨]، فقد فهم الفيشي أن في قول ابن هشام (مطلقاً) يدل على أن المستثنى بنوعيه المتصل والمنقطع يقع بعد هذه الأدوات، مع أن الاستثناء المنقطع لا يتحقق بعد هذه الأدوات [٩٩]، فكان ينبغي لابن هشام أن يخصص العبارة بالمتصل وحده، ولكن بعد نظر في تالي كلام ابن هشام نجد عدم تعين هذا التفسير للإطلاق الوارد في عبارة ابن هشام، بل كلامه الآتي:"أو بـ(إلَّا) بعد كلامٍ تامٍّ مُوجبٍ،أو غير موجبٍ وتقدَّم المستثنى" يدل على أن مراده بالإطلاق تقدم المثبت أو المنفي أو شبهه، وليس الاتصال والانقطاع ،والموجب هو المثبت.

لذلك علّق الجوجري (ت ٨٨٩هـ) على ابن هشام قائلاً "وبدأ بالكلام على المستثنى بـ(ليس) وما ذكر معها في هذا الكلام لتعين نصبه على كل تقدير، وفي كل حال، ولذلك قال (مطلقاً) فكان تقديمه أهمّ ... وقدّم المصنف

---

[92]) شرح شذور الذهب: ٢٠١.

[93]) ينظر: شرح شذور الذهب الجوجري ٣٢٥/١، وهمع الهوامع: ٤٨/٢.

[94]) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : ٦٧/٢، وشرح شذور الذهب ،الجوجري: ٣٢٦/١، وهمع الهوامع: ٤٨/٢.

[95]) حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب: ٣١٨.

[96]) ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٣٢.

[97]) شرح شذور الذهب: ٣٣٧.

[98]) حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب: ٤٥٢.

[99]) ينظر: حاشية الصبان: ٢٣٩/٢ ، والنحو الوافي: ٣٥٤/٢.

ذكر ما يجب نصبه، فقوله: (أو بإلا) معطوف على قوله في الكلام السابق: (بليس) أي يجب نصب المستثنى بعد (ليس) وما ذكر معها مطلقاً، وبعد (إلا) في حالتين" .[١٠٠]

ويتمظهر موقفه النقدي بنقل الخلاف بين النحويين إطلاقاً وتقييداً؛ من ذلك ما ذكره ابن هشام من أحكام الفاعل التي منها أنه لا يجوز حذفه؛ ولكنه نقل عن الكسائي(ت١٨٩هـ) إجازة حذفه[١٠١] ليتوقف الفيشي عند هذا الإطلاق في النقل لمذهب الكسائي قائلاً: "في هذا الإطلاق نظر؛ لأن حذف الفاعل عند الكسائي خاص بباب التنازع؛ إذا أعمل الثاني واحتاج الأول إلى المرفوع؛ فكان عليه أن يقيّده بباب التنازع، .... وهذا أحد قولي الكسائي، وله قول آخر يوافق فيه الفراء(ت٢٠٧هـ) وهو أن يضمر الفاعل ويؤخر؛ فيقول: (قام وقعد الزيدان هما)؛ فالمؤاخذة عليه من جهة الإطلاق"[١٠٢]، وإنما ذهب الكسائي لذلك الحذف في باب التنازع للزوم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة؛ فترك ذلك إلى القول بحذف الفاعل.

في حين ذكر المرادي أن الكسائي ذهب إلى جواز حذف الفاعل مطلقاً [١٠٣]، فقد "أجاز الكسائي – وحده – حذف الفاعل إذا دلّ عليه دليل ومنع غيره ذلك، لأن كل موضع ادعي فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة إلى الحذف" [١٠٤]وعلّق العدوي على اعتراض الفيشي: "بانه مخالف لما في التوضيح وشرحه فلا يتم، تأمل" [١٠٥]. فكلام الكسائي عامٌ لبابِ التنازع وغيره .[١٠٦]

---

[100]) شرح شذور الذهب: ٢/٤٧٤-٤٧٦.

[101]) ينظر : شرح شذور الذهب: ٢١٦.

[102]) ينظر: حاشية الفيشي على شرح الشذور: ٣٤٢.

[103]) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: ٢/٥٨٥.

[104]) شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٢/٦٠٠، وينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني: ٢/٩١٤ ، وهمع الهوامع: ١/٥٧٧.

[105]) حاشيته على الشذور: ١/٢٥٦-٢٥٧، وينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٢/٨٤ ، وشرح التصريح على التوضيح، الأزهري: ١/٣٩٩.

[106]) ينظر: تحقيق حاشية الفيشي، الهامش رقم (٤): ٣٤٢.

الخاتمة

بعد أن اكتمل البحث بفضل من الله تعالى وتوفيقه أحب أن أبين أهم النتائج، التي توصلنا إليها من خلال القراءة المتفحصة لهذه الحاشية المهمة، التي كتبها الفيشي على (شرح شذور الذهب) لابن هشام الأنصاري، وهي:

١- عني الفيشي بكتب ابن هشام ومؤلفاته؛ لما يتمتع به من قدرات تحقيقية مع تهذيب وتنظيم لمسائل النحو وأبوابه، ومن ثم كتب حاشيتين على مؤلفين لابن هشام؛ هما: شرح قطر الندى وبل الصدى وشرح شذور الذهب في معرفة أحوال كلام العرب.

٢- عكف المحشي الفيشي على توضيح مرامي ابن هشام في مباحثه النحوية، والغوص في عباراته وألفاظه، وتحقيق الكثير من الأفكار التي تحتاج إلى بيان وجه الحق فيها بالدليل.

٣- عني الفيشي بالمصطلح النحوي وتعريفه وسلامته اللغوية وأصله المشتق منه، ومدى توفيق ابن هشام في تقديم تعريف دقيق لتلك المصطلحات النحوية الواردة في شرح الشذور؛ فكان يعمد إلى تخصيص عامها أو تقييد مطلقها، أو الاعتراض على حد لا تنضبط دلالته مع القواعد المنطقية المنظرة للتعريف ومباحثه.

٤- عني الفيشي بالخلاف النحوي عناية واضحة؛ فكان يعمد إلى بيان أسباب الخلاف وآراء المدارس وأدلتهم التي يتناظرون فيها، وكان في ذلك كله ناقدا ومتفحصا لتلك الآراء مبيناً ما فيها من دقة وموضوعية فيرجحها، أو ما فيها من قصور فيضعفها ويطرحها.

٥- ولما كانت الشواهد النحوية الفصيحة الحجر الأساس في عمليات إثبات الأحكام والقواعد النحوية درس الفيشي تلك الشواهد ودرجة روايتها ومدى صحتها وثبوتها، مبيناً أسباب الاستشهاد ومواطنه ومدى دقته في إثبات الحكم النحوي المستشهد له، وهو بذلك كله يقدم فكره النحوي القائم على احترام الشواهد الواردة عن العرب الفصحاء وأثرها في التقعيد والتحليل النحوي.

٦- أدرك العلامة الفيشي القيمة النحوية الكبيرة لآراء ابن هشام الأنصاري، ومن ثم قام بإحاطتها بكل أنواع الاهتمام دراسة وتحقيقاً؛ فكان يناقشه وينقده ويصوب تارةً ويخطئ أخرى، مما دلنا على حرية مطلقة في مواقفه النحوية، ونظرة ثاقبة في تلك الآراء التي يدرسها بكل اجتهاد ودقة.

٧- ولم ينس الفيشي في دراساته النحوية ضمن كتاب الشذور أن يتوقف عند الأسس المنهجية لعمليات التصنيف والترتيب والتبويب، فيحقق تلك الخطة التنظيمية التي قام عليها عمل ابن هشام في ترتيب وعرض المادة النحوية تأصيلاً وتفريعاً، بما يكشف عن استحضار للمادة النحوية ورؤية شاملة لمباحث هذا العلم وقضاياه الكثيرة .

المصادر:

- أدب الكاتب: ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).
- إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين محمد الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).
- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي (ت ١٣١٠هـ)، بيروت، ط٣، (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م).
- الاقتراح في أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه وشرحه: الدكتور محمود فجال، دار القلم – دمشق، ط١، (١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ابو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف، للمحقق، دار الطلائع.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق.
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى: عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، مكتبة الراشد ، ٢٠٠١م.
- التعريفات: أبو الحق علي بن محمد بن علي المعروف بـ(السيد الشريف الجرجاني) (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ).
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).
- تهذيب اللغة: ابو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، (٢٠٠١م).
- الجني الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، (١٩٩٢م).

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا – القاهرة، ط١، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م).
- حاشية العدوي على شرح شذور الذهب: محمد عبادة العدوي (ت ١١٩٣هـ)، المطبعة الميمنية.
- حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب: يوسف بن محمد الفيشي المالكي (ت ١٠٦١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد ذنون يونس، والدكتور هيمن رائق يونس، دار الرياحين – عمان، ط٢، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م.
- حاشية محرم أفندي على شرح ملا جامي على الكافية المسمى الفوائد الضيائية: محرم أفندي (ت بعد سنة ١٢٥٦)، ط١، (١٤٤١هـ – ٢٠١٩م).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٩٩٨م).
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت، (٢٠٠٦م).
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين المحبي (ت ١١١١هـ)، دار صادر – بيروت.
- الدُّرة الالفية في علم العربية (الفية ابن معطي): يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: سليمان ابراهيم البلكيمي، دار الفضيلة – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، ط٣، (٢٠٠٢م).
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الازهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شُرّاب، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، (١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م).
- شرح الفية ابن مالك: أبو عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي.
- شرح ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – سوريا، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).
- شرح ألفية ابن معطي: عبد العزيز بن جمعة بن القوّاس الموصلي، دراسة وتحقيق: الدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي – الرياض، ط١، (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، رتّبه وعلّق عليه وشرح شواهده: عبد الغني الدقر، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري (ت ٨٨٩هـ)، تحيقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٤م).
- شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، (١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م).
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١.
- شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، ط٢، (١٤١٤هـ – ١٩٩٣م).
- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على الفية ابن مالك: ابراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المئة، (١٤٢١هـ – ٢٠٠١م).
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال – بيروت.
- فتح الجليل على شرح ابن عقيل: أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي (ت ١١٩٧هـ)، المطبعة الميمنية.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: الدكتور جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، (١٤٣٤-٢٠١٣م).
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب : نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الثقافة الدينية – القاهرة، ط١، ٢٠١٤م.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بـ(سيبويه) (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، ط١، (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م).
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م).
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة – بيروت.

- المذكر والمؤنث: ابو بكر محمد بن القاسم ابن الانباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، لجنة إحياء التراث – مصر، (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م).
- المسائل الحلبيات: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).
- معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ابو اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: الجزء الأول الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م).
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر – القاهرة، (١٤٣١هـ – ٢٠١٠م).
- المقدمة الجزولية في النحو: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلبَخْت الجزولي، أبو موسى (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د. حامد أحمد نيل، ود. فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى.
- منهج السالك إلى الفية ابن مالك المشهور بـ شرح الأشموني على الفية ابن مالك، نور الدين محمد بن علي الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا – القاهرة، ط١، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م).
- النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٩٧٨م)، مكتبة الحميدي، بيروت، ط١، (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
- وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الرفاعي للنشر، دار القلم العربي.